

## PRESS CLIPPING SHEET

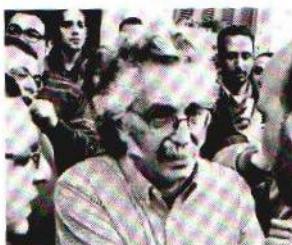
PUBLICATION:	Al Shorouq
DATE:	24-Februar-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	280,000
TITLE :	Medical Syndicate files appeal to halt the MoH's decision to recruit foreign doctors
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Mohamed Napoleon

# «النقابة» تطعن لإبطال قرار الصحة المنظم لاستقدام الأطباء الأجانب

بمصر، بالمخالفة لقانون إنشاء نقابة الأطباء، والذي نص على أن ينشأ بالنقابة جدول الأطباء الخبراء الأجانب، الذي يقيد فيه كل خبير مرخص له بالعمل في مصر بعد سداد رسم القيد.

وأضافت الدعوى، أن قرار وزير الصحة المشار إليه صدر أيضاً بالمخالفة للدستور الذي كفل للنقابات المهنية ممارسة نشاطها بحرية وضمن لها استقلالها، وأنماط بالقانون وليس القرارات الوزارية، تنظيم طريقة قيد أعضائها، ومسائلتهم عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم المهني، وفقاً للوائح الشرف الأخلاقية.

وأكدت الدعوى، أن القرار يفتح الباب أمام استقدام أطباء كثيرين إلى مصر دون حاجة إلى تخصصاتهم، ودون رقابة فعلية من النقابة العامة على أداء دور هؤلاء الأطباء، وعدم إخضاعهم للمساءلة التأديبية، وهو ما يعد إهداً وتعدياً على حق من حقوق نقابة الأطباء أقره القانون والدستور.



حسين خيري

للطبيب المراد استقدامه ومراجعة سابقة أعماله وخبراته، لوضع تقرير بمدى صلاحيته للاستقدام من عدمه.

كما تعمل اللجنة على إجراء التحقيق المبدئي في جميع الواقائع والمخالفات التي ترتكب من الأطباء أو المنشآت الطبية، سواء كانت حكومية أو خاصة، تمهدًا لرفع تقرير بها إلى وزير الصحة والسكان، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وأشارت الدعوى إلى أن ذلك القرار يقلل يد مجلس النقابة عن مشاركة وزارة الصحة، في إصدار تراخيص مزاولة مهنة الطب

كتب - محمد ثابليون:  
أقام الدكتور حسين خيري، نقيب أطباء مصر، أمس، دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري، طالب فيها ببطلان قرار وزير الصحة والسكان رقم ٨٢٨ لسنة ٢٠١٥، الخاص بتنظيم قواعد الرقابة على الأطباء المصريين والأجانب.

وقال خيري في دعواه التي حملت رقم ٢٢١٩٦ لسنة ٢٠١٥، إن قرار وزير الصحة يحظر على أي مؤسسة علاجية أو مستشفى أو عيادة سواء حكومية أو خاصة، استقدام أحد الأطباء أو الخبراء الأجانب في مجال الطب والجراحة للعمل بها، إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصحة والسكان.

وتضمن قرار الوزير، أن تشكل وزارة الصحة لجنة عليا تسمى «اللجنة الطبية القانونية» بعضوية عدد من الخبراء في مجالات الطب المختلفة والقانون، ويصدر بتشكيلها قرار وزاري منفصل، وتخنس بمراجعة السيرة الذاتية